Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أحدهما خلاف للآخر، فأما إذا أُريد بالثاني ما أُريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ[٨].

وقال بعض النحويين: لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تُضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب[٩]، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكلة إلاّ أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علّة ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلاّ ما شذّ وقلّ. وكما لا يجوز أن يبدلّ اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه[١٠].

وهذا هو نفسه ما يذهب إليه الدكتور وليد سيف[١١]، إذ قال: إن الفروق في السلاسل الصوتية، بين فرد وفرد، تنبيء عن فروق في المعاني بين شخص وشخص، ويقترب من ذلك ما نقله المرحوم الأستاذ أحمد حسن الزيات عن العالم الفرنسي «بوفون» في أنّ «الأسلوب» «هو الرجل»: أي أنّ كل شخص له أسلوبه، وخصائصه التي تميّزَ به عن غيره، في التراكيب، وانتقاء الألفاظ، واختيار المعاني والصور.

ومثل ذلك ما عرض إليه عبد القاهر باسم «الفروق في الخبر» من ناحية التعريف: وههنا أصل يجب أن تحكمه: وهو أن من شأن أسماء الأجناس كلها إذا وُصفت، أن تتنوّع بالصّفة، فيصير «الرجل» الذي هو جنس واحد إذا وصفته، فقلتَ: «رجلٌ ظريفٌ»، و «رجل طويل»، و «رجل قصير»، و «رجلٌ شاعرٌ»، و «رجل كاتبٌ» أنواعاً مختلفة يعَدُّ كل نوعٍ منها شيئاً على حِدَة،

---

٨ ـ الفروق في اللغة: ص ١٣.

٩ ـ ينظر: تصحيح الفصيح: عبدالله بن جعفر بن درستويه (ـ ٣٤٧ هـ)، جـ ١: ص ٢٤٠، تحقيق / عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.

١٠ ـ الفروق في اللغة: ص ١٥.

١١ ـ وذلك في عام ١٩٧٨م. مدرس اللغويات والصوتيات بالجامعة الأردنية سابقاً.